

# ٢٤٠٠ جنيه حدًا أدنى لأجور القطاع الخاص بداية من يناير

الثلاثاء ٢١-١٢-٢٠٢١

أعلن المجلس القومي للأجور، خلال اجتماعه، أمس، برئاسة الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، رئيس المجلس، تطبيق الحد الأدنى للأجور بالقطاع الخاص، اعتبارًا من أول يناير المقبل. واتفق أعضاء المجلس على أن قرار «قومي الأجور» بتحديد الحد الأدنى للأجور للعاملين بالقطاع الخاص، بواقع ٢٤٠٠ جنيه، سيكون إلزاميًا لمنشآت القطاع الخاص، اعتبارًا من يناير المقبل، بعد أن تم منح المنشآت المتعثرة بسبب الضغوط الاقتصادية التي فرضتها جائحة كورونا مساحة من المرونة للتقدم بطلبات لاستثنائها من تطبيق الحد الأدنى، لحين تحسن ظروفها الاقتصادية.

وأقرّ المجلس- كذلك- تحديد «العلاوة الدورية» بما قيمته ٣% من الأجر التأميني، وهو ما يعادل ٧٠ جنيهًا كحد أدنى، والتي تُطبق على كل منشآت القطاع الخاص بشكل متوازن، وفقًا للعام المالي المحاسبي لكل منشأة. وقالت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية إن إعلان بدء تطبيق الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص يعد خطوة مهمة وغير مسبوقة في تفعيل مهام المجلس القومي للأجور، حيث حاول المجلس من خلال لجانه المختلفة تحقيق التوازن بين حقوق العمال في الحصول على أجر يضمن مستوى معيشيًا مناسبًا، وفي الوقت نفسه مراعاة الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها عدة قطاعات ولا تستطيع تحمل أعباء جديدة. وأضافت أن قرارات «قومي الأجور» ستكون ملزمة وفقًا لقانون العمل الجديد، الذي تمت مناقشته في مجلس الشيوخ، وسيناقش بمجلس النواب في غضون أسابيع. وأوضحت أن المجلس يضم تمثيلًا متوازنًا لجميع الأطراف من الوزارات ذات الصلة وممثلي القطاع الخاص والغرف التجارية واتحاد الصناعات واتحاد عمال مصر.

وانعقد الاجتماع- حسب وزارة التخطيط- بعضوية وحضور الدكتور على المصيلحي، وزير التموين والتجارة الداخلية، ومحمد سعفان، وزير القوى العاملة، واللواء خيرت بركات، رئيس جهاز التعبئة العامة والإحصاء، وممثلي كل من وزارة التضامن الاجتماعي، والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، وقطاع الأعمال العام، واتحادات الصناعة، والغرف السياحية، والتشييد والبناء، واتحاد العمال، والاتحاد العام لجمعيات ومؤسسات المستثمرين، واتحاد جمعيات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.